

محددات دور الجزائر كدولة محورية في محيطها الإقليمي Algerias role as a pivotal state in its regional environment

وقازي عقبة^{1*}، إدريس عطية²

¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، okbaschool@outlook.fr

² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، idriss.attia12@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/06/03- تاريخ القبول: 2022/07/06- تاريخ النشر: 2022/07/11

الملخص:

يعتبر مفهوم الدولة المحورية من المفاهيم السائدة في ميدان العلاقات الدولية، ويتمثل في حجم الإمكانات المادية والمعنوية للدولة ودرجة تأثيرها على محيطها الإقليمي، ويرتبط كذلك بمدى استجابتها وتكيفها مع التطورات والتحولات السائدة على الصعيد الدولي. والدولة الجزائرية تتفاعل في إطار نسق دولي معقد ومتشابك، بحيث تؤثر كل مكونات هذه البيئة الداخلية والخارجية على توجهاتها في إطار علاقة تأثير وتأثر، وتؤدي إلى توليد وصلات تصورات جديدة في مخيال صانع القرار في الجزائر، أو في توضيح وتعزيز شواغل النظام السياسي، وحتى في تغيير أهدافها الاستراتيجية، وتلاحم العناصر السابقة الذكر يجعل من الدولة المحورية قطباً مؤثراً على إقليمها، إذ لا يمكن تجاوزها عند بناء أي استراتيجية إقليمية، كما تؤخذ في الحسبان عند تأسيس العلاقات مع الدول الخارجية، ولا يتحقق هذا الدور إلا باجتماع عدة عوامل تشكل في مجملها قوة الدولة وأهميتها.

الكلمات المفتاحية: إمكانات الجزائر، الدولة المحورية، القوة الإقليمية

Abstract

The concept of the pivotal state is one of the prevailing concepts in the field of international relations, its represented in the size of material and moral. capabilities of the state and the degree of its impact on its regional environment, it is also related to extent of its response and adaptation to developments and transformations prevailing international level.

The algerian state interacts within the framework system, it is pivotal state in its regional surroundings.

Key words: The algerian capabilities ; pivotal state ; regional power .

مقدمة

لقد جاء في الدراسة الأمريكية التي قام بها فريق من الباحثين في العلاقات الدولية، تحت إشراف "بول كندي" *Paul Kennedy* وبمساهمة كل من الباحثين "روبرت شيز" *Roberts Sheas* و"إميلي بن هيل" *Emily ben Hill*⁽¹⁾، والتي تناولت موضوعا استراتيجيا نشر بمجلة "الشؤون الخارجية" *Foreign Affairs*، أن الجزائر توجد ضمن الدول المحورية التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية للاهتمام بها، نظراً لما تملكه من معطيات جيوسياسية تمكّنها من التأثير على المحيط الجوّاري والجهوي الإفريقي⁽²⁾.

وقد حدد الباحثون في هذه الدراسة مميّزات الدول المصنفة ضمن إستراتيجية الدول المحورية *The Strategy of Pivotal States*؛ كالكثافة السكانية المعتبرة، والموقع الجغرافي الممتاز، والقدرات الاقتصادية، بالإضافة إلى إمكانية تأثيرها على المحيط الجوّاري والجهوي⁽³⁾ وإذا ما أوردنا تحديد موقع الجزائر على مستوى القارة الإفريقية، وفقاً لمفهوم الدولة المحورية، جدير بنا أن نجري إسقاطاً للعوامل السابقة على الواقع السياسي والاقتصادي للجزائر وتفاعله مع المعطيات الجغرافية والطبيعية، لنبيّن حقيقة هذا الدور والمعوقات التي يمكن أن تواجهه فما هي إمكانيات الجزائر التي أهلتها للعب دور الدولة المحورية في محيطها الإقليمي

وللإجابة عن هته الإشكالية سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا على فهم ودراسة وتفسير دور الجزائر كدولة محورية في محيطها الإقليمي بناء على القدرات والإمكانيات الذاتية التي تتمتع بها وطبيعة البيئة الاستراتيجية الدولية.

المبحث الأول: إمكانيات وقدرات الجزائر الداخلية

المقصود بإمكانيات وقدرات الجزائر في هذه الدراسة هو مجموعة المحددات والقدرات الداخلية الصلبة والليّنة التي من شأنها التأثير في صناعة القرارات الاستراتيجية للدولة في محيطها الإقليمي الجيواستراتيجي.

المطلب الأول: الإمكانيات الجغرافية والديمقراطية للجزائر

الفرع الأول: الإمكانيات الجغرافية للجزائر.

لا يوجد إجماع في أدبيات السياسة الخارجية حول أهمية ودور المؤهلات الطبيعية في إعداد وصنع السياسة الخارجية، لكن هته العوامل حظيت باهتمام كبير على المستويين التنظيري

والتطبيقي في مجال الدّراسات والممارسات الاستراتيجية. إذ يرى "روبرت كابلان" *Robert D. Kaplan*، في كتابه "انتقام الجغرافيا"؛ أن الجغرافيا تسلّط الضوء على البيئات المختلفة التي تجعل البشر غير متساوين بدرجة كبيرة، ومتفرقين بأشكال عدة ما يؤدي إلى نشوب الصراع، ومع ذلك تبقى الجغرافيا عامل "استرشاد" وليست عامل "تحديد"، وهي رهن لتصرفات الدول ومحفّز لها في الوقت نفسه، والعوامل الجغرافية بما تمثله من موقع ومساحة وموارد طبيعية وتضاريس ومناخ وحدود تعدّ عنصراً أساسياً في تحديد السياسة الخارجية للدولة، ويعتبر "نابليون بونابرت" *Napoléon Bonaparte*، أن "سياسة أي دولة تكمن في جغرافيتها"، كما أكد "إيف لاقوست" *Yves Lacoste* على أن "الجغرافيا تستخدم في المقام الأول لخوض الحرب"⁽⁴⁾، وقد ساهمت المدرسة الجيوبولتيكية على اختلاف توجهاتها في اعتبار الجغرافيا عاملاً حاسماً في تفسير السلوك الدولي.

وهكذا تضيف جغرافية الجزائر منطقاً متميّزاً على سياستها الخارجية، بما وفرته لصناع القرار ومخططي الاستراتيجيات ومنفذيها من فرص، وما قيّدتهم به من ضغوط وضوابط، ويمكن حصر أهم تأثيرات الجغرافيا على التصورات الجيوأمنية للجزائر تجاه إفريقيا من خلال العناصر التالية:

1- الموقع: تتمتع الجزائر بموقع متميّز في المنطقة العربية والإفريقية، بحيث تقع في وسط شمال - غرب القارة الإفريقية بين خطي طول 9 غرب غرينتش، و 12 درجة شرق، وبين دائرتي عرض 19 درجة جنوباً، و 37 درجة شمالاً⁽⁵⁾، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربعة: إفريقيا،

أوروبا، آسيا، أمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض المتوسط بامتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالاً إلى عمق القارة الإفريقية.

2- المساحة والحدود: تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة والعاشر عالمياً، حيث تحتل الجزائر مساحة تقدر بـ 2381741 كيلومتر مربع (كم²)، أي 12/1 من مساحة القارة الإفريقية التي تبلغ 30000244 كم²، وهذا ما أعطى لها عمقاً استراتيجياً متميّزاً⁽⁶⁾

وفي ضوء ذلك، يوجد الشريط الساحلي في الشمال على مسافة 1660 كم، من تونس شرقاً إلى المغرب غرباً، كما تقدر الحدود البحرية الجزائرية بـ 12 ميلاً بحرياً شمال الساحل كميّاه إقليمية، وما بين 32 و 52 ميلاً بحرياً كنطاق للصيد البحري (منطقة اقتصادية خالصة)، بينما يبلغ طول

الحدود الجزائرية البرية 6343 كم⁽⁷⁾، تتوزع عبر سبع دول مجاورة كما هو موضح في الجدول الذي يبين مجموع حدود الجزائر مع كل دولة من دول الجوار المغاربي.

الشكل رقم -01- جدول يوضح توزيع حدود الجزائر مع جيرانها

الدول	طول الحدود بـ 'كم'
المغرب	1559
مالي	1376
تونس	965
ليبيا	982
النيجر	956
الصحراء الغربية	42
موريتانيا	463
المجموع	6343

المصدر: من إعداد الباحثين

وتتميز الحدود الجزائرية بعدم الاستقرار، فقد شكّلت في مرحلة ما بعد الاستقلال عامل توتر واضطراب مع دول الجوار، خاصة تونس والمغرب، حيث سعت الدولة الجزائرية إلى تسوية المشاكل الحدودية وحسمها عبر اتفاقيات ثنائية، انطلاقاً من مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، وتحقيقاً لهدف الحفاظ على السيادة الوطنية الكاملة إلا أن قضية الصحراء الغربية والتطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني والدول المنهارة والفاشلة في محيطها الإفريقي جعلت من المنطقة الحدودية خطراً دائماً على أمن الجزائر.

الفرع الثاني: المعطيات الديمغرافية للجزائر

يتميز العامل البشري باحتوائه على بعد مادي يتعلق بالكثافة السكانية وتوزيعها، والوضعية الاقتصادية للسكان، وبعد غير مادي يرتبط بدرجة التجانس السكاني في البنية الاجتماعية والثقافية، وطبيعة التركيبة العرقية والدينية التي تعمل على صقل الشخصية/الهوية الوطنية، وتحدد الروح المعنوية لأي مجتمع من المجتمعات، ويشكّل العامل الإنساني عنصراً من العناصر الحاسمة في قوة الدولة ومركزها السكاني، فعدد ونوعية وكثافة السكان في الدولة يؤثر على مستوى أدائها

السياسي⁽⁸⁾ كما تعتبر الموارد الإنسانية دعامة أساسية للنظام الاقتصادي لأي بلد، لأنها عوامل الإنتاج الرئيسية التي تساعد على رسم السياسة الرشيدة للتنمية تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية الكبرى.

وبلغ عدد سكان الجزائر حسب إحصائيات 2008، 36800000 نسمة، (و 38700000 نسمة حسب تقديرا الديوان الوطني للإحصائيات لجانفي 2014) غير أن العامل الإنساني لا يقاس فقط بالحجم، بل يجب الأخذ بعين الاعتبار مدى تجانس التركيبة الاجتماعية وفعاليتها، ودرجة تفاعلها مع الهياكل المادية المتاحة في إطار التنمية الوطنية الشاملة.

وإن الأرقام تشير إلى معدل الكثافة السكانية الذي يصل إلى 16.25 فرد في الكيلومتر المربع الواحد (1 كم²)، إلا أنه يختلف شمالا عنه جنوبا، حيث ينتشر السكان في الشمال بنسبة 120 فرد في الكيلومتر المربع، أما جنوبا فلا تتجاوز النسبة 3 أفراد في الكيلومتر المربع، وإذا ما قرنا عدد السكان بالمساحة الإجمالية للجزائر، نجد النمو الديمغرافي يتطور بعقلانية، لأن نسبة النمو السكاني تصل إلى 2.9% سنويا⁽⁹⁾

غير أن هذا لا يبتعد عن تصورنا مشكل الاختلال في تمركز السكان على الشريط الساحلي، نظراً لتوفر موارد الحياة الاجتماعية، حيث أن أهم مرجح رئيسي للموارد الإنسانية في الجزائر عن غيرها من البلدان هو التركيبة الاجتماعية المتميزة بنسبة عالية من الشباب، حيث تمثل فئة الأقل من 20 سنة حوالي 55% من السكان، كما تصل النسبة الإجمالية للشباب الأقل من 35 سنة إلى 75%، ونجد ضمن هذه النسبة أكثر من ثمانية مليون وست مئة ألف (8.6) ممتدرس، وحوالي مليون ونصف مليون جامعي، كما يعرف المجتمع الجزائري بتركيبته المماثلة للتركيبة العامة لسكان المغرب العربي.

ودون الإسهاب في لغة الأرقام والإحصائيات، يمكننا الخروج بنتائج أساسية تتعلق بتأثير العامل الديمغرافي على تطور الجزائر، وموقعها في الإطار الإفريقي، والجدير بالذكر هو التأكيد على ضرورة الاستفادة من الموارد الإنسانية، بالاستغلال الأمثل لهذا الرصيد الديمغرافي المتمثل في الطاقات والمهارات والمعارف في مجالات الإنتاج والتنمية، وعبر سياسة سكانية قائمة على المساهمة في الحياة العامة، وتقليص الاختلافات وتنظيم العمران⁽¹⁰⁾

وهذا ما يجعل من دور الجزائر إفريقياً مهمًا، خاصة أنها تمتلك الطاقات الإنسانية ذات المستويات التكوينية والتعليمية التي تساهم في رسم موقع لائق لها في القارة، ولا يمكننا في هذا الإطار تجاوز الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به النخب المثقفة في ترشيد السياسة العامة للدولة وتقويتها.

المطلب الثاني: الإمكانيات الاقتصادية والسياسية:

لقد تطور مفهوم القوة الاقتصادية، كما تطورت عواملها وأصبحت مقياس لقوة الدولة، ومحددة لحجمها على المستوى الدولي، إذ تحتل الدولة ذات الموارد والثروات الأكثر من حيث العدد (الكمية)، والأحسن من حيث التنظيم (الاستغلال) مكانة رائدة بين الدول المحيطة بها إقليمياً، والتي ترقى إلى مستواها، ويمكن تحديد دعائم القوة الاقتصادية في توافر الموارد الأولية، ومصادر الغذاء ومدى التحكم في التكنولوجيا، وهذه الدعائم كفيلة بتدعيم الدور السياسي والاستراتيجي للدولة⁽¹¹⁾ ويشتمل المتغير الاقتصادي على مجموعة من المعطيات والفواعل والتفاعلات المتعلقة بالحياة الاقتصادية للدولة، وتنقسم العناصر المكونة للمتغير الاقتصادي إلى قسمين أساسيين؛

قسم يتعلق بالجوانب الكيفية أو النوعية؛ كطبيعة النظام الاقتصادي للدولة (رأسمالي، اشتراكي، مخطط)، وطبيعة البنية الاقتصادية (زراعية، صناعية، تكنولوجية)، إلى النمط الاقتصادي السائد (نمط إنتاجي، نمط استهلاكي)؛

قسم يتعلق بالجوانب الكمية والمادية؛ كحجم ومعدلات الإنتاج الوطني ووضعية الميزان التجاري للدولة وتوزيع الدخل على الأفراد.

وبهذا يشكل العامل الاقتصادي عنصراً أساسياً من عناصر قوة الدولة كما يؤثر تأثيراً مباشراً على قدراتها الدبلوماسية، من خلال تسخير كل الإمكانيات الاقتصادية اللازمة لدعم الجهود الدبلوماسية، وفي مقدمة ذلك توفير الميزانية اللازمة للجهاز الدبلوماسي، وكذا تقديم المساعدات والإعانات المالية وغيرها، فإن امتلاك الدولة للمقدرات الاقتصادية يعتبر عاملاً رئيسياً في تمكين الدولة في التأثير في الوحدات الدولية الأخرى عن طريق منح المعونات الاقتصادية أو التهديد بقطعها، وفي إكساب الدولة القدرة على مقاومة الضغوط الاقتصادية الخارجية.

إن استعراض المؤهلات الاقتصادية الجزائرية في سبيل معرفة حجمها على المستوى الإفريقي، يجعلنا نتفادى الحديث بإسهاب عن تطور النظام الاقتصادي الجزائري وتحولاته⁽¹²⁾، وتركز الدراسة على بنية الاقتصاد الجزائري الحالي، وما يقوم عليه من دعائم وإمكانيات وموارد، كما تهتم الدراسة بالمجالات

التي تعبر في مجملها عن الحالة الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على التجارة الخارجية للجزائر ومعرفة حجم مبادلاتها، وأهم المتعاملين معها والنسب المختلفة لصادراتها وواردتها، بحيث تعد للتجارة الخارجية دوراً كبيراً في تحديد وضعية الدولة ومدى ارتباطها بالوحدات الأخرى، من حيث نسبة المبدلات وتنوع مجالاتها.

الفرع الأول: بنية الاقتصاد الجزائري:

إن الإمكانيات الاقتصادية للجزائر. تشكل بنية تحتية هامة تؤهلها للعب دوراً أساسياً على المستوى الجهوي والدولي، فقد عرفت الجزائر منذ السبعينيات سياسات تنموية هدفت إلى تطوير القطاعات المختلفة والاهتمام بالثروات الباطنية التي يقوم عليها الاقتصاد، وتشكل بنية الاقتصاد الجزائري من العناصر التالية:

1. -القاعدة الصناعية الجزائرية: لقد انطلقت الجزائر في بناء قاعدتها الاقتصادية منذ العشرية الأولى، وقامت على التوجهات الصناعية التالية:

أ/ التركيز على الصناعات الثقيلة؛ كصناعة الحديد والصلب والصناعات البتروكيميائية التي تطلبت لقيامها بناء مركبات صناعية كبرى، شكلت تكلفة مالية ثقيلة، وإذا كانت الصناعات الحديدية وضعت لتغطية السوق الداخلي، فقد خصصت المنتجات البتروكيميائية للتصدير⁽¹³⁾

ب/ تشجيع الصناعات الميكانيكية؛ وذلك بإنشاء الوحدات الإنتاجية والانتقال من التركيب إلى التصنيع⁽¹⁴⁾

ج/ الاهتمام بالصناعات التحويلية لتلبية حاجات السوق الداخلي من المواد الاستهلاكية المختلفة وخاصة منها الصناعات الغذائية⁽¹⁵⁾

2.1-الإمكانات الطاقوية والمعدنية: إذ تعد الجزائر من أكبر منتجي النفط في إفريقيا بعد كل من نيجيريا وليبيا والسودان، حيث يصنف سمير أمين، في كتابه «الاقتصاد العربي المعاصر»، الجزائر في خانة الدول البترولية المتوسطة، التي تكون فيها الثروة البترولية أهمية كبيرة في تنمية المجتمع⁽¹⁶⁾ إذ تساهم موارد الطاقة في تمويل المشاريع الاستثمارية الجديدة وصيانة البنية الأساسية وترميمها، ويوجه عادة لمواجهة حاجيات الإنفاق العام⁽¹⁷⁾

من إيرادات %ويحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، إذ يشكل 80 صادرات الجزائر الإجمالية⁽¹⁸⁾، ويبلغ الاحتياطي النفطي المتمركز أساساً في حاسي مسعود حسب

' مليار برميل، ولمدة زمنية قدرها 16.8 سنة *Gbls* " ب 12.3 *BP Statiscal Review* مجلة " حسب الإنتاج الحالي الذي يقدر بـ 1.369 مليون برميل يوميا، واحتياطي من الغاز الطبيعي الذي ' تريليون متر مكعب (م³)، أي 53.3 سنة بمعدل الإنتاج الحالي وهو يمثل رابع 4.5'T يقدر بـ *US* احتياطي عالمي بعد حركة التأميمات التي عرفها القطاع في سنوات السبعينيات، وحسب الـ 6.9 %، *Gbls* 50: 1.7% فان إمكانية الاكتشاف بالجزائر هي (*Geological Survey* 95) *Gbls* 5: 16.3 %، *Gbls* 5

وقد اهتمت الجزائر باستغلال الأسواق الأوروبية، كإيصال الغاز الجزائري عبر تونس لإيطاليا، وكذلك إلى إسبانيا عبر المغرب، أما بالنسبة للبترول ونظراً لأن احتياطه لا يمثل إلا ستة عشر سنة من الإنتاج وأخذاً بعين الاعتبار التحولات في النظام الاقتصادي العالمي، خاصة بعد انهيار سوق النفط عامي 1986/1985، فقد اهتمت الجزائر بإحداث تغييرات في القوانين المتعلقة باستغلال حقول النفط والتتقيب فيها، حيث فُتح المجال أمام الشركات الأجنبية للاستثمار.

كما تدخل المعادن المختلفة التي تحتويها الجزائر (خاصة الحديد والفوسفات..) إلى جانب الطاقات الناشئة عن البترول والغاز، كمتغير أساسي في بنية الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى ما يمثله القطاع الفلاحي ومدى تحسنه في السنوات الأخيرة خاصة في الفترة الممتدة ما بين 2004 - 2014؛ من الناتج الداخلي الخام، وهي نسبة قابلة للمضاعفة إذ ما تم %بحيث يساهم القطاع بنسبة 11 الاهتمام بالسياسة الفلاحية، والحفاظ على الأراضي الزراعية التي تحتل خمس المساحة الإجمالية، أي بحولي 47 مليون هكتار (19)

كما تساهم بشكل مباشر في ترقية الصناعات الغذائية من خلال تزويدها بالمواد الأولية، من رأسمال الصناعات التحويلية %حيث عرف هذا القطاع ديناميكية استثمارية هامة قدرت بـ 31 سنة 2012، (20) ليبقى قطاع الفلاحة في الجزائر يحتاج إلى الكثير من الاهتمام لأنه مجال إستراتيجي يحقق الأمن الغذائي.

هذا إلى جانب شبكة المواصلات والنقل التي تعد عصب الاقتصاد المعاصر، ولذلك سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنمية شبكة طرقاتها على كل المستويات؛ طرق برية معبّدة والتي من أبرزها تشييد الطريق السيار شرق - غرب، سكك حديدية والتي تربط أغلب المدن ببعضها البعض، وحتى النقل الجوي حيث عرفت تطورا ملحوظا في عدد مطاراتها الداخلية والدولية، كما شهد القطاع تغييرات

هامية في إطار الخصوصية والانفتاح على الاستثمارات بغية المساهمة في ترقية الخدمات وتخفيف العبء على الشركات التابعة للقطاع العام، هذا إضافة إلى فتح وترميم العديد من الموانئ البحرية في أغلب الولايات الساحلية للجزائر.

2- هيكل المبادلات/التجارة الخارجية الجزائرية: عرفت الجزائر منذ استقلالها تحولات كبيرة في

مسار تجارتها الخارجية إذ شهدت مرحلة السبعينيات سيطرة الخط الاستعماري على المبادلات الخارجية وتبعيتها لفرنسا، غير أن سنوات السبعينيات جسدت محاولات جادة لفك العزلة عن المبادلات والتفكير في التحرير الاقتصادي وفرض الوجود على المستوى الدولي.

وكانت بوادر هذه السياسة واضحة من خلال حركة التأميمات التي قام بها الرئيس الراحل هواري بومدين، وكذلك السعي من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد يضمن العدالة بين الشمال والجنوب، كما عرفت أيضا الجزائر في هذه المرحلة نظاما اقتصاديا موجهًا، تميّز بسيطرة الدولة على النشاطات الاقتصادية وكانت التجارة الخارجية تعتبر "قضية دولة".

في حين فرضت تغيّرات ما بعد الحرب الباردة والتحولات التي طرأت على النظام الدولي، وهيمنة القطب الواحد، وانتشار العولمة إلى زيادة حركية التجارة الخارجية حيث بدت في السنوات الأخيرة أن الصين من أبرز شركاء الجزائر الاقتصاديين، إلى جانب أوروبا كمتعامل رئيسي مع الجزائر، من %، في حين توجّه الجزائر ما يعادل 70% حيث تصل الواردات إلى الجزائر إلى نحو 50 صادراتها نحو دول الاتحاد الأوروبي⁽²¹⁾، وخاصة فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا، كما تبرز اليوم الولايات المتحدة الأمريكية كأحد أهم شركاء الجزائر الاقتصاديين، خاصة في مجال الاستثمار في النفط

وقد كشف صندوق النقد الدولي في تقرير صدر له في عشرين أبريل 2012، أن الجزائر تعد من البلدان الأقل مديونية بين البلدان العشرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "مينا"، مشيرا إلى أن الجزائر تحتل المرتبة الثانية في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية من حيث احتياطي الصرف الرسمي لسنة 2012⁽²²⁾، كما حلت الجزائر ضمن مجموعة التنمية الإنسانية المرتفعة حسب تقرير التنمية الإنسانية لعام 2013 الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي⁽²³⁾

الفرع الثاني: المؤهلات السياسية

إن المقصود بالمؤهل السياسي هنا، هو تلك المعطيات السياسية التي تجعل دولة ما ذات تأثير فعال على باقي المعطيات السياسية المحيطة بها، ويمكن اعتبار الرصيد السياسي من مقومات القوة التي تلعب دوراً هاماً في التنظيم والتأثير على العلاقات المتبادلة، إذ تعتبر القوة الكاملة التي يتمحور حولها اتخاذ القرار، والمبادرة من طرف ما ليحقق تأثيراً على غيره.

وتتركز المؤهلات السياسية أساساً في طبيعة النظام السياسي للدولة، والذي يلعب دوراً مؤثراً في السياسة الخارجية، فالنظم الديمقراطية عادة ما تعكس سياسات خارجية سلمية، وهي نظم تتسم بالتعددية وارتفاع نسبة المشاركة السياسية، عكس الأنظمة التسلطية التي تعكس سياسات مضطربة، وتكون مرتبطة بشخصية القائد السياسي، وهناك من يرى أنّ الأنظمة السياسية ذات الطبيعة التسلطية هي أكثر نجاحاً في مجال السياسة الخارجية من النظم السياسية ذات الطبيعة الديمقراطية؛ لأنّ الأولى أكثر قدرة على التحرك الديناميكي في عملية صنع القرار، وأكثر دقة في أدوات الاتصال والفعالية البيروقراطية، إلى جانب اتسامها بالقدرة على ضمان سرية المعلومات وعدم تسربها خارج دائرة وأجهزة وقنوات عملية صنع السياسة الخارجية⁽²⁴⁾

كما أنّ مدى توفر الموارد السياسية للنظام السياسي من عدمه، له تأثير قوي على السياسة الخارجية، والمقصود بالموارد السياسية هو القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وتتمثل أساساً في حجم الأنشطة الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي كالموارد الطبيعية والقوى العاملة والنتاج الصناعي... الخ، وقدرة النظام على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية، ودرجة مؤسسية النظام التي يقصد بها مدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية وقنوات توفر له موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية، هذا بالإضافة إلى درجة التأييد الشخصي التي يتمتع بها النظام السياسي، بحيث تؤثر هذه المتغيرات الثلاثة في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية، فكلما ازدادت هذه المتغيرات الثلاث زادت قدرة النظام السياسي على التصرف في مجال السياسة الخارجية.

من ناحية أخرى يتأثر النظام السياسي بمجموعة من الضوابط السياسية منها مدى شمول تمثيله لمختلف المصالح الاجتماعية، ودرجة التماسك أو التفكك السياسي للنظام، ومدى خضوعه للمحاسبة السياسية، فكلما زادت تلك المتغيرات قلت قدرة النظام على التصرف الحر في ميدان السياسة الخارجية.

1/ النظام السياسي في الجزائر: لم تشهد دول العالم العربي تغييرات في أنظمتها السياسية

كالتغيرات التي شهدتها الجزائر في مجال الحريات والانفتاح السياسي، رغم كل ما أسفر عنه هذا التحول من انحرافات، لقد كان الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية عقب أحداث أكتوبر 1988

ورغم اختلاف التحليلات السياسية حول حقيقة أحداث أكتوبر ومغزاها، إلا أنها شكلت بداية لعهد جديد للدولة الجزائرية، تم من خلاله اعتماد التعددية الحزبية والسياسية نمطا جديدا لتوسيع المشاركة السياسية وهذا ما جسده دستور 1989، إذ تضمن الدستور الجديد المعدل حرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وتوسيع مجالات التعبير والتعددية الإعلامية، كما بادر الجيش الشعبي الوطني إلى الانسحاب من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني، ولقد توالى الإصلاحات السياسية بتتصيب مؤسسات الدولة وإتباع مسار انتخابي يكرس المفاهيم الجديدة⁽²⁵⁾، كما كان بداية لتجربة ديمقراطية تميزت بالخصائص التالية⁽²⁶⁾:

- التعددية الحزبية والانتخابات الدورية كمبدأ للتداول على السلطة؛
- الانفتاح النسبي على وسائل الإعلام المكتوبة تعزيزا لحرية التعبير؛
- بروز ملامح النضج لدى القوى السياسية سواء من حيث الوعي أو التنظيم؛ انتشار الثقافة المدنية وتعميق الإيمان بها؛
- توسيع مجال المشاركة السياسية واحتواء الصراع بين القوى السياسية المختلفة ضمن المؤسسات الدستورية.

إن إفرازات التجربة الديمقراطية في الجزائر عبر مسارها المثقل بالأحداث والتحولات عبّرت عن ديناميكية جديدة تميزت بها الساحة السياسية، وأرادت من خلالها القوى الفاعلة التكيف مع المتغيرات الدولية، إلا أن هذه التجربة ذاتها خلقت مأساة حقيقية راح ضحيتها آلاف الأشخاص، وتخريب للممتلكات العمومية والبنية التحتية للاقتصاد الوطني، وبالرغم من كل هذا، لا يمكن أن نتجاهل سعي الجزائر أن تكون قطبا ديمقراطيا بين جيرانها من خلال فتح المجال للمشاركة السياسية وحرية التعبير.

وقد تغير هذا التوجه في نهاية التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حيث تم إحياء الإصلاحات السياسية من جديد، وتعزز هذا التوجه في ربيع 2011 بعد إعلان رئيس الجمهورية عن حزمة من الإصلاحات السياسية التي مست العديد من القوانين التي تحظى بأهمية بالغة في الحياة السياسية.

وتعتبر هذه المرحلة الأخيرة بتقدير الباحثين والمشتغلين على موضوع الإصلاحات السياسية في الجزائر، المرحلة الذهبية لحركة تطور الإصلاحات، وقد استمر ذلك بشكل جاد و متميز إلى يومنا هذا، حيث تتجه التطلعات نحو مراجعة الدستور الحالي، ويعود السبب الرئيسي لتطور الموضوع في مرحلته الثالثة هذه إلى الاهتمام منقطع النظر الذي لقيّه من لدن الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني والسلطات العمومية، والمشرع تأثر بالتحوّلات الإقليمية والدولية التي يشهدها العالم؛ والتي شملت عدة قطاعات في السياسة العامة، وخاصة تلك التي ترتبط بالمواطن بشكل مباشر، وقد أثمر هذا التوجه بإلغاء قانون حالة الطوارئ، وإصدار حزمة من القوانين أطلق عليها تسمية "قوانين الإصلاح السياسي".

وفي سياق الحراك العربي الذي بدأ نهاية العام 2010، فمن الواضح أن الحكم الرشيد عنصر أساسي في الاستراتيجية والأمن الوطنيين، ولابد دائماً من أن يكون الحكم الرشيد أولوية، فإذا تحقق مع ميزات ديمقراطية أكبر فهذا يعني عادة - وليس دائماً - أنه متجذر على نحو أفضل، فالحكم الرشيد من دون ديمقراطية أفضل من ديمقراطية من دون حكم رشيد، ويعني هذا أن الحكم الرشيد من دون ديمقراطية في أيامنا وعصرنا هذا يجب أن يكون عالي الجودة على الدوام كي يكتب له البقاء، أما الديمقراطية من دون حكم رشيد فيمكن أن تبطئ النمو الاقتصادي والمشاركة السياسية التي تجعل للمواطنين مصلحة شخصية في النجاح الوطني، لذا فالتركيز كثيراً على المظهر وليس بما يكفي على الجوهر قد يكون مدمراً جداً، فالحكام يحافظون على شرعيتهم من خلال الحكم الرشيد، والحكم الرشيد بدوره قد يتطلب حيز من المشاركة السياسية للمواطنين في الحكم.

2/ الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري: تعتبر الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الجزائري

من بين محددات السياسة الخارجية الجزائرية، وهي تمثل "البعد الذاتي والاجتماعي للعملية السياسية، كما أنها تلعب دوراً في وضع حدود عامة للاختيارات السياسية المتاحة للقائد السياسي"، كما تؤثر الثقافة السياسية على التوجه العام للسياسة الخارجية.

كما تتكون الثقافة السياسية السائدة في المجتمع من نسق من العقائد السياسية التي تتضمن تصور أفراد المجتمع أو معظمهم على الأقل في التعامل الخارجي، ويستمد هذا النسق جذوره من التقاليد التاريخية وخبرته في التعامل مع العامل الخارجي، ومن تراثه الديني وموقعه الجغرافي.

فالمجتمع الجزائري يتصور التدخل الخارجي على أنه يحمل العذاب والآلام للمجتمع الذي يكون عرضة للتدخل، وهذا التصور ينبع من خبرته مع جيش الاستعمار ومعاناته معه، ولهذا فإن

تصور المجتمع الجزائري للتدخل الخارجي تصور سلبي لأنه مستمد من تجربة صراع مرير مع الجيش الاستعماري الفرنسي، ولذلك نشأت لديه حساسية حول مسألة إرسال الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية حتى لو تعلق الأمر بعمليات حفظ وبناء السلام، أو التدخل في النزاعات الداخلية قصد مساعدة المجتمعات المشتتة على تجاوز أزماتها واستعادة وحدتها، إذ يعني ذلك في تصور المجتمع الجزائري تدخلا في شؤون الغير، كما لا يمكن أن يتقبل المجتمع الجزائري سقوط الجنود الجزائريين خارج الإقليم الوطني⁽²⁷⁾

هذا البعد الاجتماعي للسياسة الخارجية يعكسه الدستور الجزائري الذي ينص على عدم السماح بإرسال الجيش الجزائري إلى خارج الحدود الوطنية، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بدعم حركة تحررية فإن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري تدفع نحو تدخل الجيش الجزائري لنصرة هذه الحركات التحررية في قضاياها العادلة، وتجلى ذلك من خلال شبه إجماع كان سائدا في الأوساط الشعبية، حيث كانت تعتبر ذلك كواجب ديني وفي الأوساط الرسمية، إذ هناك إجماع في مجلس الثورة ومجلس الوزراء آنذاك عندما أرسلت الجزائر فرقة من الجيش للوقوف إلى جانب القوات العربية ضد المحتل الإسرائيلي العام 1973، وهو ما يمكن ملاحظته من خلال موقف المجتمع الجزائري من دعم الشعب الصحراوي في تقرير مصيره بكل الوسائل، بما فيها الدعم العسكري لجهة البوليساريو⁽²⁸⁾

لكن عندما يتعلق الأمر بتدخل الجيش الجزائري خارج الحدود الوطنية، سواء في إطار عمليات حفظ وبناء السلام أو التدخل في النزاعات الداخلية والإثنية، فإن التصور السائد في الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري يحمل مدلولاً سلبياً، مفاده التدخل في شؤون الغير أو اضطهاد ومصادرة حريات الشعوب الأخرى، ومن ثم ليس في وسعه أن يضحى بالرجال في مثل هذه الشؤون، رغم أن التراث الثقافي والديني - المكون إلى جانب التقاليد التاريخية للثقافة السياسية - يزخر بالمثل العليا التي تعد حافزاً قوياً لذلك، بحيث أن حماية النفس البشرية من الهلاك يعد من الكليات الخمسة للدين الإسلامي، بغض النظر عن معتقداتها، بل أن من يمت من أجل حماية الأبرياء رتب له الدين الإسلامي الحنيف أفضل الشهادة.

ومن بين المثل العليا كذلك التي تكوّن الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري، الصلح بين المتخاصمين، ورغم ما تمثله هذه المثل في تصورها إلا أن التجارب التاريخية غلبت سلبا عليها، مما جعلته يتخوف من إرسال أبنائه إلى خارج الحدود، كما أن صناع القرار يدركون ذلك بحيث أنهم دائما

يتحججون بأن الدستور يمنع إرسال الجيش الجزائري خارج حدوده لدى الشركاء الأفارقة عندما يتعلق الأمر بإرسال قوات إفريقية إلى بؤر التوتر.

وهو الموقف نفسه عندما يتعلق الأمر بتخصيص مساعدات مالية قصد تهيئة الأقاليم التي يتم فيها بناء السلام، وهو ما يفسر إقبال الجزائر باحتشام على مؤتمرات المانحين الدوليين، حيث مسحت الجزائر في ماي 2013 ديون عشرة دول إفريقية والمقدرة بـ 904 مليون دولار أمريكي، فإن المجتمع الجزائري لم يألف مثل ذلك، وربما يفسره على أنه تبذير للمال العام، في الوقت الذي تعاني فيه الجزائر العديد من المشاكل الاقتصادية الخانقة مثل البطالة وأزمة السكن وغيرها.

إذاً الثقافة السياسية للمجتمع الجزائري التي تعتبر وعاء وحاضنة لتجربته التاريخية المريعة هي عامل محدد للسياسة الخارجية الجزائرية، بحيث تقيد إلى حد ما حرية القائد السياسي في اتخاذ القرار الخارجي، وتؤثر في التوجه العام للسياسة الخارجية للدولة.

كما لا يمكن في هذا الإطار إهمال القدرات العسكرية، والتي يقصد بها كل الموارد والتكنولوجيا المتاحة للدولة والتي تسمح لها عند الضرورة الدخول في صراع مسلح، وتشمل الجيوش ومستوى تسليحها وتدريبها، وتعتبر مؤسسة الجيش في الجزائر من أكثر المؤسسات استقراراً منذ الاستقلال، ولوقت طويل كانت تسيطر على السلطة، فالرئيس في الجزائر لا يزال يجمع بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية وهذا يرجع لتكوين صناع القرار حيث حكم الجزائر لمدة طويلة حكاماً عسكريون متخرجين من المؤسسة العسكرية (الهوري بومدين، الشادلي بن جديد، واليمين زروال).

وقد ارتفع في الجزائر حجم القوات المسلحة بنسبة 70 % منذ سنة 1980، إذ وصل عددها إلى 1385000 جندي العام 1998، فيهم 150 ألف من القوات الاحتياطية و 70 ألف مجند⁽²⁹⁾، بالإضافة إلى الميزانية المخصصة للتسلح فالجزائر اعتمدت ميزانية عالية لتحديث جيشها حيث زاد الإنفاق العسكري 170 % منذ 2002 حسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام⁽³⁰⁾ وأشار تقرير صادر عن نفس المعهد نُشر في مارس 2011، أن الجزائر اشترت 3 % من الأسلحة التي تباع في السوق الدولية للأسلحة، وتحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا بنسبة 48 % في مشتريات الأسلحة، متقدمة على جنوب إفريقيا التي تسيطر على 27 % منها⁽³¹⁾.

وتكشف التقارير المتعلقة بسوق السلاح العالمي أن الجزائر قد أصبحت قوة عسكرية على المستوى العالمي، بعدما احتلت المرتبة الأولى إفريقياً من حيث حجم الإنفاق العسكري⁽³²⁾، كما يؤكد

التقرير السنوي لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام⁽³³⁾ لسنة 2012، على احتلال الجزائر الصدارة في إفريقيا بزيادة 44% في إنفاقها العسكري، وحسب نفس التقرير فالسبب يرجع إلى ارتفاع عائدات النفط، والاستفادة من وجود تنظيم القاعدة للمغرب الإسلامي كمبرر لزيادة التسلح، بالإضافة إلى الطموحات الإقليمية التي تعتبر دافعا قويا⁽³⁴⁾

المبحث الثاني: البيئة الخارجية للجزائر

المقصود بالبيئة الخارجية في هذه الدراسة هو مجموعة التفاعلات الدولية التي تصاغ خلالها السياسة الخارجية لأية دولة، وهذه التفاعلات تحدث داخل المنتظم الدولي الذي يعمل بدوره كأحد المدخلات الأساسية التي من شأنها التأثير في صناعة السياسة الخارجية للوحدات المكونة له سواء كانت دولا أو نظاما إقليميا.

المطلب الأول: النظام الدولي

إن دراسة العامل الخارجي بهذا المعنى يقتضي تحليل النظام الدولي وخصائصه، وذلك وفقا للمجال الزماني المخصص لهذه الدراسة، والذي يركز على مرحلتين أساسيتين عرف فيهما النظام الدولي عدة تحولات؛ مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي لا زالت تداعياتها تؤثر في السلوكيات الخارجية للعديد من الدول، ومرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر التي عرفت فيها العلاقات الدولية منعرجا جديدا أثر في أغلب سياسات دول العالم، وقد أثرت كل هذه التحولات على السياسات الخارجية للدول، ووضعت أمام صانع القرار جملة من القيود والفرص اختلف حجمها باختلاف قدرات ومكانة الدول في النظام الدولي⁽³⁵⁾.

الفرع الأول: نهاية الحرب الباردة وانتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين

الغربي والشرقي إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، وبروز الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية في ظل ما أصبح يطلق عليه النظام الدولي الجديد أو بالأحرى الترتيب الدولي الجديد.

الذي ظهرت فيه الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مسيطر وموجه لمختلف التفاعلات العالمية بفضل تفوقها النسبي وامتلاكها لعوامل القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، ولوزن سياسي ثقيل من خلال السيطرة على مختلف الهيئات الدولية كمنظمة الأمم المتحدة وأجهزتها، وعلى رأسها مجلس الأمن الذي تتمتع فيه بحق الفيتو، وسيطرتها على المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي، البنك العالمي

للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية (OMC) في ظل غياب الدور الفعال لبعض المنظمات الإقليمية منها منظمة الدول الأمريكية، منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك، والجامعة العربية، منظمة المؤتمر الإسلامي، ودول عدم الانحياز، وغيرها.

فالعديد من القرارات الدولية التي تتخذ في حق الدول خاصة الضعيفة منها هي من صنع أمريكي تحت مظلة الشرعية الدولية، فهناك قرارات ملزمة، وهي القرارات الموجهة ضد الدول الضعيفة والهامشية، وقرارات غير ملزمة وهي الموجهة ضد الدول الكبرى أو الدول التي تسهر على رعايتها، كما أنّ ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية في بداية التسعينات على أنّها الضامن للاستقرار العالمي، والطرف القادر على تسوية النزاع العربي الإسرائيلي خاصة بعد مؤتمر مدريد، حيث أضعف الطرف العربي وجعله يخضع للشروط الأمريكية⁽³⁶⁾.

لذلك فرضت الولايات المتحدة الأمريكية هيكلة جديدة للنظام الدولي وقدمت له أنموذجا هرميا تنزعه، ويقصد بهيكل النظام الدولي توزيع القدرات في هذا النظام، وبالتالي يتم ترتيب الوحدات المكونة له بحسب قدراتها، والاهتمام بالتحليل البنائي للترتيب الدولي من خلال توزيع القوى داخله، بحيث يساعد على دراسة انعكاسات مثل هذا التوزيع على سلوك الوحدات الدولية⁽³⁷⁾.

وبالرغم من أنّ النظام/الترتيب الدولي بعد الحرب الباردة كان يظهر على أنّه نظام أحادي القطب بزعامة أمريكية، إلا أنّ هناك من يرى بأنّ التطورات اللاحقة أثبتت صعوبة تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم أمام ظهور قوى دولية منافسة لها خاصة في المجال الاقتصادي، لذلك فإنّ طبيعة هيكل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة هي أقرب بكثير إلى هيكل تعدد القوى منه إلى هيمنة القطب الواحد، لكن الحقيقة الموضوعية التي أثبتتها الواقع تعكس سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على مختلف مناحي الحياة الدولية⁽³⁸⁾.

فسياسيًا انتهجت أمريكا استراتيجية الجذب من خلال مفاهيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، الاقتصاد الحر، والحكم الرشيد؛ التي استعملت كأدوات سياسية للضغط على الدول الضعيفة من أجل خدمة سياستها الخارجية وهذا النهج أطلق عليه "جوزيف ناي" *Josef Nay* نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق وعميد كلية الدراسات الدولية في جامعة هارفارد "القوة ناعمة" *Soft Power* ويقصد بها قوة الأفكار؛ كالديمقراطية وحقوق الإنسان والتعليم والرأي العام، على عكس "القوة الصلبة" *Hard Power*

التي تمثلها القوة العسكرية والاقتصادية، في حين يطرح مصطلح "القوة الذكية" *Smart Power* كمحاولة للجمع بين ما تحمله القوة الصلبة وما تحمله القوة اللينة/الناعمة على حد ما عبر "ناي" **"إذا أردت أن تكون ممتازا في السياسة، فعليك أن تحمل عصاً غليظة وتحدث بأسلوب حسن (39).**

لذلك يرفض "ناي" استعمال القوة الصلبة لوحدها؛ لأنها لا تحقق المصلحة الأمريكية، والدفاع عن مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال القوة الناعمة ظهر في طرح "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" الذي يمتد من المغرب إلى باكستان، والتي أعلنها "جورج ولكر بوش" *Georg W. Bosh* في شهر مارس 2004، ودعا فيها إلى ضرورة تبني جملة من الإصلاحات الداخلية خاصة في المجتمعات العربية والإسلامية منها بتبني الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتبني سياسات اقتصادية تقوم على إزالة الحواجز والقيود التجارية.

والضغوطات الغربية والأمريكية بالخصوص الديمقراطية وحقوق الإنسان، بدأت مع نهاية الحرب الباردة أين عرفت بعض الأنظمة الشمولية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي السابق تحولا نحو تبني الديمقراطية الليبرالية على النمط الغربي، وقد أدت هذه الثورة الديمقراطية إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيير والإصلاح في باقي النظم الشمولية في العالم خاصة في بلدان الجنوب.

الفرع الثاني: أحداث الحادي عشر من سبتمبر

تصاعدت الضغوطات الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ هذه الأحداث ظهرت نتيجة للاستبداد السياسي والتخلف الاقتصادي، والانغلاق الثقافي الذي عانت منه أغلب المجتمعات العربية والإسلامية، وأنّ القضاء على منابع تلك القوى يستلزم إشاعة الديمقراطية والقيم الليبرالية في تلك المجتمعات، وقد تعزز هذا الطرح من خلال خطاب الرئيس الأمريكي "جورج ولكر بوش" أمام الكونغرس الأمريكي الذي اعتبر فيه تلك الهجمات بأنها حرب ضد الديمقراطية والحرية، ضد العالم المتحضر، وضد قيم وقواعد الحضارة الغربية.

ولذلك اتخذت تلك الأحداث كذريعة لتعزيز أطروحات الصراع الحضاري التي تحدث عنها "صموئيل هنتغتون"، في كتابه صراع الحضارات وإعادة صوغ النظام العالمي، إذ انطلق من مسلمة مفادها أن الفضاءات الجغرافية الحضارية هي أطراف فاعلة بحد ذاتها، واعتبر فيها أنّ الصراع الذي سيجتمع بين مختلف الحضارات سيكون أبرزه ذلك الصراع الذي سيقوم بين الحضارة الغربية والحضارة

الإسلامية، إلا أن هذا القول غير صحيح، فهناك قوى مهيمنة في لحظة معينة "تتحدث" في لحظة هيمنتها باسم الفضاء الذي تنتمي إليه، وتتصارع أو تتعايش كما تتفاعل على نحو سلبي أو إيجابي مع "الأخر" باسم فضائها الحضاري.

كما نجد ضمن استراتيجية الجذب التي أصبحت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية استراتيجية الشراكة والتعاون، وهي استراتيجية شاملة ومرنة تختلف من الناحية النظرية عما كان يُعرف بالأحلاف والتكتلات، ومن خلال هذه الاستراتيجية الجديدة تريد أن تتحكم في العالم بأسره، لكن بتكاليف أقل، وبمساعدة الجميع حتى يقتنعوا ويقبلوا رياديتها، ومن ثم مشاركتها في بناء نظامها الجديد، وبذلك تحتل قمة الهرم الدولي الذي تقوم فيه بتوزيع الأدوار وترتيب الدول حسب المقاييس والمعايير التي تختارها هي (40).

لذلك أصبحت المبادئ الأخلاقية تلعب دوراً في السياسة العالمية بالرغم من أن الواقعيين ظلوا ينادوا بضرورة الفصل بين الأخلاق والسياسة، وذلك لأنّ الولايات المتحدة الأمريكية رأت في هذه المبادئ الأخلاقية أنجع وسيلة للتأثير على الرأي العام العالمي وإقناعه برغبتها في إصلاح المنظومة العالمية لكسب الدعم من جهة، ولإيجاد غطاء لاستراتيجيات السيطرة والهيمنة من جهة أخرى، وكذا إيجاد ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول بحجة انتهاكها لحقوق الإنسان مثلما حدث ويحدث في الصومال والسودان وغيرها.

ومنه فإن الدور الريادي الذي أصبحت تلعبه الولايات المتحدة في الترتيب/النظام الدولي جعل لزاماً على القوى الصغرى تكييف سلوكها الخارجي مع هذا الوضع الجديد، الذي تشرف أمريكا على إدارته مستعينة بالقوى المؤثرة في السياسة الدولية، من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، لكن أمام هذه الهيمنة الأمريكية هناك صعود لقوى جديدة، كالإتحاد الأوروبي، اليابان، والصين، يمكن أن تشارك في إعادة التوازن الدولي والحد من السياسة الأمريكية (41).

ويبدو أننا اليوم نعيش في عالم "ما بعد أمريكا"، حيث يتحدث الكاتب فريد زكريا عن التراجع الأمريكي على مستوى القوة ومن ثم المكانة، دون أن يعني ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحتل الموقع الأول عالمياً، ويدور النقاش في "مدرسة التراجع"، أي تراجع القوة الأمريكية والقوى الأخرى، علماً أن الولايات المتحدة ما زالت القوة العسكرية الأكبر في العالم، وكذلك القوة الاقتصادية والقوة العلمية.

الفرع الثالث: تعدد الفواعل الدولية والسلوك الخارجي للجزائر:

لقد كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية، وذلك منذ ظهور مفهوم الدولة الوطنية الحديثة خلال معاهدة "وستفاليا" العام 1648، والتي منحت الدولة مطلق السيادة والحرية في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية وفقاً لمبدأ عدم التدخل الذي كان المبدأ السائد في العلاقات الدولية. غير أنّ التطورات التي عرفها العالم بعد نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور فواعل جديدة غير الدولة *Non State Actors*؛ كالمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسية، وفواعل أخرى، أصبحت تضع حدوداً لتصرفات الدول داخل وخارج أقاليمها، وتُشكل عليها ضغطاً كبيراً خاصة في بعض المسائل التي كانت تعد قضايا داخلية تخص الدولة وتمس سيادتها كالديمقراطية وحقوق الإنسان، هذه الأخيرة عرفت اهتماماً واسعاً من قبل المنظمات غير الحكومية، وعلى رأسها منظمة العفو الدولية، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان، منظمة "هيومن رايتس" *Human Rights* (حقوق الإنسان)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات. وبذلك أصبح لهذه الفواعل الجديدة تأثير ودور في التفاعلات الدولية، لا يمكن تجاهله من قبل الدول أثناء صناعة سياستها الخارجية، وهذا ما دفع "جيمس روزنو" *J. Resnow*، إلى القول بأنّ الدولة الوطنية لم تعد مركزاً للنظام الدولي، وأنّ العلاقات الدولية لم تعد مجرد سياسات بين الدول بل تعد ذلك وتحولت من سياسة دولية حكراً على الدول الوطنية إلى سياسة عالمية تؤثر فيها كل الفواعل الدولية.

الخاتمة:

بناءً على ما سبق، فالجزائر تتفاعل في إطار نسق دولي معقد ومتشابك، بحيث تؤثر كل مكونات هذه البيئة الداخلية والخارجية على توجهات الجزائر، في إطار علاقة تأثير وتأثر، بل وتؤدي العديد من الأحداث الدولية إلى توليد وصقل تصورات جديدة في مخيال صانع القرار في الجزائر، أو في توضيح وتعزيز شواغل النظام السياسي، وحتى في تغيير أهدافها وأجندتها الخارجية.

فالجزائر تُسهم بدور مركزي وأساسي في محيطها الإقليمي، بشكل شامل ومتعدد الجوانب؛ هذا من جهة، ولها مقاربات و مبادرات ومساعي لبعث الأمن في محيطها الإقليمي، مما أدى بهذه "المقاربة الناضجة" بأن تفتك اعترافات والتزامات دولية، داخل إفريقيا وخارجها، بحيث اتجهت الجزائر منذ البداية إلى بناء مقاربة توازنية - خلاقة للأمن والاستقرار القاريين، نابعة من خصوصيات الجزائر ومقوماتها الذاتية، وما تمليه عليها التزاماتها الدولية والأخلاقية، حيث تتصور الجزائر بأن لها دوراً مهماً في صياغة تصورات استراتيجية بمحيطها الإقليمي.

وقد أدركت الجزائر منذ وقت مبكر، عند نبيلها استقلالها أو حتى قبل ذلك أهمية العمق الإقليمي، وهو ما وُلد بدوره التوجه نحو هذا العمق، والسعي إلى خلق توازن جزائري-إقليمي منشود، والدفع بالجزائر إلى احتلال المكانة الصحيحة في الفضاء الإقليمي، وفي كل المدارات الجيوسياسية التي تنتمي لها الجزائر.

الهوامش:

1:Paul Kennedy, " Roberts Sheas and Imily ben Hill, The Pivotal States and U.S.A. Strategy," Foreign Affairs, No.11(Ja/Ju 1996), pp.231-271.

2:Ibid.

3: Kennedy, Sheas and Hill, op.cit., pp.231-271

4 : Yves Lacoste, La Géographie Ça sert D'abord à faire La Guerre et La Découverte (Paris: P.u.f., 1985), pp.10-11.

5: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "موقع الجزائر"، أنظر على الرابط التالي

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%>

6: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "حدود الجزائر"، أنظر على الرابط التالي :

<http://www.google.dz/search?hl=fr-DZ&source=hp&q=%D8%A7%D9%84%D8%AC%>

7: المكان نفسه.

8 :Lacoste, op.cit. , pp.92-94.

9: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "سكان الجزائر"، أنظر على الرابط التالي:

- 21: بدوي، مرجع سابق، ص.8.
- 22: سفيان بوعباد، "الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي"، الخبر، السنة 22 ع. 6693، (الأحد 22 أبريل 2012)، ص.4.
- 23: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية للعام 2013، المعنون بـ "نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2013)، ص ص.160-164.
- 24: عبد الإله بلقزيز، الثورات العربية والثورات الديمقراطية المعاصرة : نظرة مقارنة (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2013) ، ص ص.89-90.
- 25: إسماعيل قيرة وعلي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص ص.313-314 .
- 26: سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، 2002)، ص ص 177-188.
- 27: أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري: دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية (الجزائر: دار الأمة، ط.2، 1997)، ص.69.
- 28: ب. بوعلام، "الذكرى 34 لحرب أكتوبر 1973: اللواء الثامن درع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة"، الجيش، ع.531 (أكتوبر 2007)، ص ص.52-55.
- 29: زكريا حسن ، " القدرات و الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي، " حولية أممي في العالم، عدد خاص (2001/2000)، ص ص.264-271.
- 30: Abderrahmane Mebtoul , L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeux géostratégiques mondiaux , Le Matin , 29-10-2013 , In: <http://www.lematindz.net/news/12727-larmee-algerienne-face-aux-nouveaux-enjeux-geostrategiques-mondiaux.html> (10-01-2014).
- 31 : م. صالح، "الجزائر الثامنة عالميا والأولى إفريقيا في شراء الأسلحة"، أنظر على الرابط التالي: <http://www.echoroukonline.com/ara/?news=70505> (23-11-2014)

32: عبد السلام، س.، "بلغ حجم مشترياتها 16.2 مليار دولار : الجزائر عاشر دولة مستوردة للسلاح في العالم"، أنظر على الرابط التالي:

<http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=26429>

33: SIPRI Yearbook 2012 , Armaments , Disarmaments and International Security, Bates Gill (ed.) , (Stockholm: Stockholm international peace research institute /SIPRI , 2012) , P

34: محمد شلبي، "السياسة الخارجية للدول الصغيرة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006)، ص 17.

35: علي تابليت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ع.2 (شتاء 2003/2002)، ص ص.296-297.

36: هيدلي بل، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص.18.

37: Robert Kagan ,The World America Made(Washington: Knopf ed., 2012), pp.86-89.

38: هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجدد والواقعية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)، ص.51 .

39: حسين خليل ، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)، ص ص.160-163.

40: قببسي، مرجع سابق، ص.35.

41: محمد نصر مهنا، تطور السياسة العالمية والإستراتيجية القومية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)، ص ص.204-206.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1: أحمد بن نعمان، نفسية الشعب الجزائري: دراسة علمية في الأنثروبولوجيا النفسية (الجزائر: دار الأمة، ط.2، 1997)
- 2: إسماعيل قيرة وعلي غربي وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)
- 3: إسماعيل علي، نظرية القوة. مبحث في علم الاجتماع السياسي (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1998)
- 4: حسين خليل، قضايا دولية معاصرة: دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2007)
- 5: هيدلي بل، تركيبة المجتمع الدولي: مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، تر. مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)
- 6: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظين الجدد والواقعية (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)
- 7: محمد نصر مهنا، تطور السياسة العالمية والاستراتيجية القومية (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2007)
- 8: علي نصار، الإمكانيات العربية. إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)
- 9: عبد الإله بلقزيز، الثورات العربية والثورات الديمقراطية المعاصرة: نظرة مقارنة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)
- 10: سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)

المقالات والجرائد:

- 1: ب. بوعلام، "الذكرى الـ 34 لحرب أكتوبر 1973: اللواء الثامن درع للجيش الوطني الشعبي في الجبهة"، الجيش، ع.531 (أكتوبر 2007)

- 2: محمد الأسعد، "السكان والتنمية المستدامة في بلدان المغرب العربي"، المستقبل العربي، ع. 55 (جانفي 1992)
- 3: علي تابلت، "سياسة الجزائر الخارجية والنظام العالمي الجديد"، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية، ع. 2 (شتاء 2003/2002)
- 4: زكريا حسن، "القدرات و الإمكانيات العسكرية في العالم الإسلامي"، حولية أمّتي في العالم، عدد خاص (2001/2000)*
- 5: نيكولا ساريكس، "التغيرات الطاقوية العالمية وتأثيراتها الاقتصادية على الجزائر"، مشاركة في الأيام الدراسية الرابعة حول الدفاع الوطني والأمن الاقتصادي (الجزائر: منشورات مجلس الأمة، 2009)
- 6: سفيان بوعيداد، "الجزائر الأقل مديونية والثانية في احتياطي الصرف بالمنطقة حسب تقرير لصندوق النقد الدولي"، الخبر، السنة 22 ع. 6693، (الأحد 22 أفريل 2012).

الأطروحات:

- 1: محمد شلبي، "السياسة الخارجية للدول الصغيرة"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006)

مواقع الانترنت:

- 1: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "موقع الجزائر"، أنظر على الرابط التالي
<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%>
- 2: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "حدود الجزائر"، أنظر على الرابط التالي :
<http://www.google.dz/search?hl=fr-DZ&source=hp&q=%D8%A7%%84%D8%AC%>
- 3: ويكيبيديا (الموسوعة الحرة)، "سكان الجزائر"، أنظر على الرابط التالي:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86_%D8%A7%D9%84
- 4: إبراهيم بدوي، "مخطط لإنعاش الاقتصاد الجزائري" أنظر على الرابط التالي

6: SIPRI Yearbook 2012 , **Armaments , Disarmaments and International Security** Bates Gill (ed.) ,(Stockholm: Stockholm international peace research institute, /SIPRI , 2012)

:7Robert Kagan ,**The World America Made**(Washington: Knopf ed., 2012)

8 :Jacques Barrat, "**Turbulences Maghrébines**," Géostratégiques, N° 32,)3eme Trimestre 2011

9 : Abderrahmane Mebtoul , **L'Armée algérienne face aux nouveaux enjeux géostratégiques mondiaux** , Le Matin , 29-10-2013 , In:
<http://www.lematindz.net/news/12727-larmee-algerienne-face-aux-nouveaux-enjeux-geostrategiques-mondiaux.html>